

مسؤولية الفرد عن عمل غير مقصود
بين الشريعة الإسلامية والشرائع الأخرى
للأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي

أقر هذا النوع من المسؤولية عدد كبير من شرائع الأمم المحتضرة في مختلف العصور، وخاصة
قدماء العبريين والصينيين واليونان والرومان، وأقرته الشريعة الإسلامية نفسها، ولكن يلاحظ
أن هذه الشرائع جميعاً لا تأخذ بهذا النوع من المسؤولية إلا في الجرائم الخطيرة، وخاصة
جرائم القتل، وترمي من وراء ذلك إلى إظهار حرصها على احترام الحياة وحماية الأنفس، وعلى
زجر الناس وتخويفهم من عواقب الإستهانة والإهمال في هذه الشؤون، وحملهم على اتخاذ منتهى
الحيلة والحذر في صدها.

* * *

فمع أن شريعة اليهود تقر أن الفرد لا يسأل عما يصدر عن غير قصد منه فإنها تخرج عن هذه
القاعدة في بعض الجرائم الخطيرة، فمن ذلك تذهب ما إليه بصدد القتل الخطأ، وهو ما يحدث
عن غير قصد، ولا ينطوي على شبهة قصد ولا إعمال، وقد ضرب له سفر (التثنية) مثلاً بصديقين
ذهباً يحتطبان، فهوى أحدهما بفأسه على شجرة ليجتثها فأفلتت حديدة الفأس من مقبظها
الخشبي وأصابت الآخر فقتلته (1)، وتصرح نصوص أخرى ورد فيها هذا الحكم أن القاتل إذا لم
يلجأ إلى بلد حرام، أو خرج منه قبل انقضاء مدة معينه، جاز لأولياء الدم قتله، ويذهب في
هذه الحالة دمه هدراً (2)،

(1) إصحاح 11، فقرة 5 من سفر التثنية.

(2) إصحاح 11، فقرات 1-11 من سفر التثنية.